

الأمم المتحدة



## الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية  
الجلسة ١٢  
المعقدة يوم الثلاثاء  
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦  
الساعة ١٦:٠٠  
نيويورك

### محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

(هولندا)

السيد هامبورغر

الرئيس:

### المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

- (أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية  
(ب) عقد دورة استثنائية لغرض اجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

.../..

Distr. GENERAL  
A/C.2/51/SR.12  
26 March 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات  
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء  
الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:  
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794,  
.2 United Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة  
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦:١٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) A/51/3 (الجزء الثاني)، A/51/87، A/51/131، A/51/375، A/51/210، A/51/208-S/1996/543، A/51/295، A/51/357، A/51/211-S/1996/551، A/51/462-S/1996/831

(أ) تنفيذ مقررات ووصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية A/51/3 (الجزء الثاني)، A/51/76 و Add.1 و A/51/510

(ب) عقد دورة استثنائية لغرض اجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/51/420)

١ - السيد ديسي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): عرض تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المعقودة لغرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/51/420) فقال إن هذا التقرير يورد وصفاً مفصلاً تماماً للعملية التحضيرية وإن هذه العملية تضارع في اتساعها العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بل إنها أكثر اكتمالاً منها من حيث تنوع ومقدار الالسهامات التي حظيت بها.

٢ - وأوضح في هذا الصدد، ورداً على الشكوك التي أثارها وقد كوبا في اجتماع غير رسمي، أن الدورة الاستثنائية ستلتقي اسهامات من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وذلك لكي تكون الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية وجة نظر شاملة حقاً بشأن نتائج العملية التي بدأت في ريو ولكنلا تقتصر على الأنشطة التي اضطاعت بها لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١. ومن ثم، فإن المشكلة المحتملة ليست هي ندرة المواد بقدر ما هي كيفية تناول الكم الكبير من المواد التي ستكون متاحة لدى القيام بعملية الاستعراض. وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني المنشأ لتمكين البلدان النامية من المشاركة في العملية التحضيرية وفي الاستعراض ذاته، أشار المتكلم إلى أن المساهمات ليست كافية، وحيث جميع البلدان التي دعمت العملية التحضيرية لمؤتمر ريو على أن تسهم بنفس القدر من السخاء في الصندوق الاستئماني.

٣ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للجنة الثانية، من جانبها، أن تتصدى لمسائل شتى متصلة بالدوره الاستثنائية. فعليها أولاً أن تحدد مواعيد انعقاد هذه الدورة. وقد اقترحت الأمانة العامة عقدها في الأسبوع من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه، غير أنه اقترح في دوائر أخرى أيضاً عقدها في الأسبوع من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه. وليس لدى الأمانة العامة مانع من أن تعقد الدورة الاستثنائية في أي من الموعدين.

ومن المسائل الأخرى التي على اللجنة الثانية أن تدرسها هي كيفية تنظيم استعراض عام ١٩٩٧. وكما هو مبين في الفقرة ٦ من التقرير السالف الذكر، فإنه إذا كان من المزمع أن يضطلع بالعمل التناوسي خلال الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة، فمن الممكن أن تظل مسائل معلقة، الأمر الذي أدى إلى افتراح إنشاء لجنة جامعة مخصصة تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها وتعقد اجتماعاتها بموازاة الجلسات العامة للجمعية العامة حيث ستجري مناقشة على مستوى رفيع، سيتيسر من خلالها التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة.

٤ - وفيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية، وهي المشاركة التي زودت عملية ريو بقدر كبير من القوة والنشاط، أشار المتكلم إلى أن هناك خيارات متعددة لتنظيم هذه المشاركة. ومن هذه الخيارات تطبيق القواعد التي تنظم مشاركة هذه المنظمات في المؤتمرات الدولية، ويتمثل خيار آخر في أن تعقد الجلسات الرسمية للجمعية العامة بكامل هيئتها بالتناوب مع الاجتماعات غير الرسمية التي سيسمح فيها بمشاركة المنظمات غير الحكومية. ولا توجد قواعد ثابتة في هذا الصدد، إذ أن استعراض عام ١٩٩٧ سيكون الأول من نوعه، شأنه في ذلك شأن مؤتمر ريو. وفي السياق نفسه، فإن الأمانة العامة تتخذ حاليا خطوات نشطة ترمي إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص، حتى يتسعى في الاستعراض التصدي أيضا للأنشطة التي اضطلع بها هذا القطاع في السنوات الخمس الأخيرة. ومن المهم جدا أيضا توجيه انتباه وسائل الإعلام. وأشار في هذا الصدد إلى أن الأمانة العامة تتعاون حاليا بصورة وثيقة مع إدارة شؤون الإعلام من أجل إثارة اهتمام هذه الوسائل، حتى تحظى عملية الاستعراض بأكبر تغطية إعلامية ممكنة.

٥ - ومضى يقول إن هناك مسألة أخرى ينبغي أن تتصدى لها اللجنة الثانية، وهي مسألة لا شك في أنها تتفوق ما عدتها من حيث الأهمية، وتتمثل في النتيجة المرجو تحقيقها من استعراض عام ١٩٩٧. فتقبل أن يعقد مؤتمر ريو بوقت طويل كانت هناك فكرة مكتملة تماما عن إعلان ريو وجداول أعمال القرن ٢١، بل لقد كان لهذا الجدول هيكل محدد بصورة جيدة تماما. وذهب المتكلم إلى أن اللجنة الثانية قد تركز اهتمامها على هذا الجانب وأن تزود لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة وفريقها العامل المخصص لما بين الدورات بما يهديان به في هذا الصدد. ولا ينبغي أن تتخذ اللجنة الثانية أي قرار نهائي؛ فذلك هو مسؤولية العملية التحضيرية ذاتها التي ستجرى في أثناء الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة. ومع ذلك، فمن الممكن أن تقدم اللجنة الثانية توجيهات بشأن النتائج المحتملة للاستعراض، التي قد تشمل مجموعة من الالتزامات أو إعلانا يتضمن هذه الالتزامات أو طائفة من الاستنتاجات المتفق عليها.

٦ - وأنهى كلامه قائلا إن الأمانة العامة تدرك الكم الكبير من الوثائق التي ينبغي إعدادها وهي تحاول تنظيم هذه الوثائق بحيث يتسعى استيعاب جميع المعلومات التي ستقدم، فضلا عن إنجاز جميع الوثائق بحلول كانون الثاني/يناير، حتى يتاح للوفود دراسة جميع الوثائق دراسة كافية قبل اجراء العملية التحضيرية.

٧ - السيد ديلو (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قام، بصفته الأمين التنفيذي للأمانة المؤقتة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر وبخاصة في إفريقيا، بعرض الوثيقتين A/51/76 و Add.1، اللتين أحال فيماهما الأمين العام، على التوالي، تقريري الدورتين الثامنة والتاسعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر، وبخاصة في إفريقيا، والوثيقة A/51/510 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٢/٥٠ المتعلق بوضع الاتفاقية.

٨ - وفيما يتعلق بأنشطة الأمانة المؤقتة لاتفاقية، أشار المتكلم إلى أنه قد جرى في الأشهر الأخيرة اتخاذ عدة تدابير مهمة على صعد شتى. وتحظى بأهمية خاصة في هذا الصدد التدابير الرامية إلى زيادة التعريف بأهداف الاتفاقية قبل وضع برامج العمل على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، فضلاً عن التدابير الرامية إلى تعزيز عملية صياغة برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينبغي أن تبدأ في المستقبل القريب عمليات التقييم العام لأنشطة المخطط بها حتى وقتنا هذا بغية تهيئة تلك المناطق لبدء تنفيذ الاتفاقية.

٩ - وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، قال المتكلم إن هذه المنظمات قد عهد إليها دور خاص في تنفيذ الاتفاقية. ويوجد حتى الآن ٣٦٣ منظمة غير حكومية معتمدة لدى لجنة التفاوض الحكومية الدولية وتعتبر مشاركة هذه المنظمات أساسية لتطبيق الاتفاقية بصورة مرضية.

١٠ - ومضى يقول إن الأمانة المؤقتة قد اضطلعت أيضاً بأنشطة مهمة جداً في مجال الإعلام بغية تلبية الطلب المتزايد على المعلومات بشأن الاتفاقية. وفي هذا السياق، نشرت الأمانة العدد الأول من الرسالة الإخبارية المتعلقة بالاتفاقية باللغتين الانكليزية والفرنسية وسيستمر إصدار هذه الرسالة الإخبارية دورياً في الوقت الذي يضطلع فيه بأنشطة ترمي إلى توعية الرأي العام بشأن مشكلة التصحر والعمل على تحسين فهم الاتفاقية وتطبيقاتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، تعاونت الأمانة مع إدارة شؤون الإعلام في إنتاج فيلم تسجيلي بشأن التصحر أذاعته الشبكة التليفزيونية Cable News Network (CNN) بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف.

١١ - وفيما يتعلق بعملية التفاوض في إطار لجنة التفاوض الحكومية الدولية، قال المتكلم إنه ينبغي تأكيد أن حكومة تشاد قد أودعت لدى الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر الصك الخامس من صكوك التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وبهذا فقد اكتمل العدد اللازم لدخولها حيز النفاذ، الذي سيحدث في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد ورد حتى الآن ٥٣ صكاً من صكوك التصديق أو الانضمام. وقد قبلت لجنة التفاوض الحكومية الدولية، في دورتها التاسعة المعقدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر، عرض حكومة إيطاليا باستضافة الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في روما، التي ستعقد في موعد سيحدد في أواخر عام ١٩٩٧، وعرض منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتقديم خدمات الدعم لهذه الدورة.

١٢ - وأشار المتكلم الى أن لجنة التفاوض الحكومية الدولية قد أحرزت في دورتها الثامنة والتاسعة تقدماً مرضياً والى أنه يوجد فعلاً اتفاق شبه كامل على النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف وعلى النظام المالي وترتيبات استعراض في تطبيق الاتفاقية وولاية لجنته العلمية والتكنولوجية وقائمة الخبراء والأفرقة المخصصة المرتبطة بذلك اللجنة.

١٣ - وأنهى كلامه بالقول إن كل ما يؤمن فيه، في الظروف الراهنة، هو الإسراع بعمليات التصديق والانضمام الى الاتفاقية. ومن المستصوب، لدى انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في روما في غضون عام تقريباً، أن يكون هناك شك يحظى بتأييد جميع البلدان المتأثرة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأوروبية الأخرى، ويحظى أيضاً بتأييد جميع الشركاء الإنمائيين لهذه البلدان، وذلك من أجل التعجيل بتطبيق الاتفاقية.

٤ - السيدة تشافيس (كوزستاريكا): تحدثت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المسؤوليات الهايلة التي ألقاها جدول أعمال القرن ٢١ على عاتق البلدان النامية قد حظيت بقبول واسع نظراً لما قدمته البلدان المتقدمة النمو من تأكيدات بتقديم كامل الدعم والتعاون. وفي هذا السياق، تعلق مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية قصوى على أنشطة مؤتمر ريو كما تعهدت بالتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١.

١٥ - وأضاف قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد عقدتا العزم على الحد من تلوث الهواء والمياه، وحماية النظام الإيكولوجي الأرضي والبحري ومنع تدهور التربة. وقد جرى التأكيد لها أن البلدان التي تستفيد أكثر من غيرها من الأنشطة التي تضر بالبيئة وتعرض الأرض للخطر بسبب أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة التي تتبعها، ستقوم باتخاذ التدابير الرامية الى الوفاء بما عليها من مسؤوليات. ومع ذلك، فإن رغبة البلدان النامية في حماية البيئة قد أعاد تحقيقها عدم توافر الموارد المالية الكافية. وهذه الحالة تلقي بظلال من الشك على التفاهم الذي تم التوصل اليه في ريو ومؤداته أن أهداف جدول أعمال القرن ٢١ في مجالى البيئة والتنمية تقتضي تزويد البلدان النامية بموارد مالية جديدة وإضافية بغية تغطية التكاليف المتزايدة للإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل حل المشاكل البيئية والإسراع بالتنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، فإن التعهد بأن يجري، بشرط تفضيلية ميسرة، نقل التكنولوجيات الملائمة للبيئة بغية الإسراع بالتنمية وبلغها لا يزال بعيداً عن الوفاء به. وتكاليف هذه التكنولوجيات ليست، على الإطلاق، في متناول أغلبية البلدان النامية.

١٦ - ومضت تقول إن من غير المقبول، إذ لم يتم بعد الوفاء بالتزامات مؤتمر ريو فيما يتعلق بالموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وتحسين إمكانية وصول منتجات التصدير الى الأسواق، والحصول على معدلات تبادل تجاري أكثر انصافاً، والتعزيز المتبادل للسيارات البيئية والتجارية، أن يجري التعامل مع البلدان النامية وفقاً لسياسات تجارية واستثمارية تقييدية يرغم أنها ضرورية لحماية البيئة. والتحدي الماثل أمام لجنة التنمية المستدامة هو الوفاء بالوعود والالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في ريو. وينبغي ألا تعمل اللجنة فقط كهيئة حكومية دولية للإشراف التقني فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بل

ينبغي لها أيضاً أن تعمل على حشد التوافق في الآراء وإحراز تقدم في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

١٧ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/420، أشارت المتكلمة إلى أنه ينبغي أن تقدم الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن مشروعًا يستخدم كأساس لمناقشات لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، على أن تكفل المشاركة الكاملة للدول الأعضاء منذ بدء عملية صياغة هذا المشروع والتفاوض على محتواه. ويشمل التقرير أيضًا اقتراحًا من بعض الدول مؤداه أن تشجع اللجنة على إدماج النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الدولية الرئيسية كجزء في الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة لجدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٧. وينبغي زيادة توضيح دلالة هذا الإدماج ومداه. ومن ناحية أخرى، ينبغي تعديل جدول أعمال القرن ٢١ بحيث يتلاءم مع النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الأخرى، وذلك للمواءمة بين النتائج وجداول الأعمال. وسيتعين أثناء استعراض جدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٧ اجراء تقييم صريح وتحليلي لأوجه التقدم التي أحرزت والمشاكل التي صودفت في تنفيذ جدول الأعمال وصياغة استراتيجيات لاتخاذ تدابير في المستقبل.

١٨ - وأعربت المتكلمة عن تأييدها لرأي المكتب ومداه أنه يجب التشديد على ضرورة وضع قواعد فعالة تتبع للمجموعات الكبرى للإسهام في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة والمداولات التي ستجرى خلال هذه الدورة، مع كفالة قيام الجمعية العامة بدورها فيما يتعلق بالنظام الداخلي والقرارات المحددة المتعلقة بمشاركة هذه المجموعات في الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧. وينبغي دعم المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا، في الدورة الاستثنائية وفي عمليتها التحضيرية. ومن اللازم والمفيد، في هذا السياق، إجراء تقييم مفصل لحالة المساهمات المقدمة للصندوق الاستئماني المنشأ لغرض مشاركة هذه البلدان. ويلزم العمل على تعزيز الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى تعريف جديد للتنمية واتخاذ موقف جديد حيال تحقيقها وتتجدد الالتزام بالحفاظ عليها.

١٩ - السيد ميرفي (أيرلندا): تكلم بنيابة عن الاتحاد الأوروبي فضلاً عن استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولتوانيا ومالطا وهنغاريا وعن أيرلندا، فأكّد الأولوية العليا التي يوليهَا الاتحاد الأوروبي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، التي ستمثل أهم حدث في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر ريو. وينبغي للدورة الاستثنائية أيضًا أن توفر قوة دفع سياسية ومبادئ توجيهية في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وكذلك يعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً أن اسهام المجموعات الكبرى التي ستتصدى لمسألة التنمية المستدامة، وهو الاصمام الذي جرى التسلیم به في قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠ ومقرر لجنة التنمية المستدامة، لا يزال عنصراً أساسياً، وخاصة في المرحلة التحضيرية للدورة الاستثنائية. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى مشاركة تلك المجموعات بنشاط في جميع مراحل العملية.

٢٠ - وأضاف قائلا إن الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة (A/51/420) يتضمن اقتراحات بشأن تنظيم الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة وهي اقتراحات يوافق عليها الاتحاد الأوروبي عموما. ويرى أنه ينبغي أن تراعي جميع القرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية المقررات التي اتخذت في عام ١٩٩٥ مراجعة تامة. وفيما يتعلق بنتائج الدورة الاستثنائية، يرى الاتحاد الأوروبي أنه لا ينبغي محاولة إعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١. بل ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي للاستعراض في تقييم مدى تنفيذ التدابير المتفق عليها في ريو وتقديم اقتراحات لإدخال تحسينات عند الاقتضاء. وفضلا عن ذلك، فإن الأمر لا يقتصر فقط على أن شواغل عام ١٩٩٢ لا تزال صحيحة، بل لقد طرأت شواغل جديدة. وينبغي أن تساعد نتائج عمليات التقييم الأولية التي تحريرها الأمانة العامة للبلدان على اتخاذ موقف حيال كل مسألة من المسائل. ومن المهم أيضاً لا تصدر الدورة الحالية للجمعية العامة حكما مسبقا في هذا الشأن. ويتعلّق الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان يعطى فيه زخم سياسي للمرحلة التالية لعملية ريو، ولذا فهو يذكر بمقرر الجمعية العامة الوارد في قرارها ١١٣/٥٠ والذي دعا إلى تحقيق أرفع مستوى ممكن من المشاركة في الدورة الاستثنائية، بغية ضمان أن تتوّج بالنجاح.

٢١ - السيد عزيز (تونس): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدى به وفد كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات ووصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وأحكام معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لاحظ أنه ينبغي إنشاء آلية عالمية لتعبئة وتحصيص موارد مالية كافية وقابلة للتنبؤ بها على جميع الصعد، سواءً أكانت على شكل هبات أم قروض بشروط ميسرة، إن لم تكن هناك هبات. ومن المهم التأكيد على أن نجاح الآلية المالية يتوقف على نقل وتطوير وتمويل تكنولوجيات سليمة بيئياً وصالحة اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً لصالح البلدان النامية. فمسئالتنا تمويل التكنولوجيا ونقلها تشكّلان حجر الأساس لتطبيق اتفاقية مكافحة التصحر.

٢٢ - وفيما يتعلق بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لفرض استعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أكد المتكلّم أن عقد هذه الدورة لا ينبغي أن يؤدي إلى إعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١ ولا على الاتفاques الحكوميّة الدوليّة الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة، بل على العكس ينبغي التأكيد فيها على المتابعة الفعالة للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في مؤتمر ريو. ولذا، ينبغي تجديد الالتزام الجماعي حيال التنمية المستدامة على نطاق عالمي. ولتحليل أوجه النجاح والفشل فإن الأولوية الأولى هي إجراء استعراض للتعاون، ولا سيما المساعدة المالية. كذلك ينبغي أن تتيح الدورة الاستثنائية تعزيز آليات منظومة الأمم المتحدة من أجل مراجعة المسائل البيئية على نحو أفضل في عملية صنع القرار. ويمكن للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، في هذا الصدد، أن تقدم إسهاماً مفيدة إن هي زادت، لدى اضطلاعها بأنشطتها، من مراعاة أبعاد التنمية المستدامة.

٢٣ - وأضاف، فيما يتعلق بالتدابير المتخذة من جانب تونس في مجال التنمية المستدامة، أن البرنامج الوطني ذا الصلة يقوم على مكافحة التصحر وحفظ الموارد المائية وتحقيق التوازن بين استخدام الطاقة

وحماية البيئة. وفيما يتصل بمكافحة التصحر، الجارية منذ أكثر من ثلاثة عقود، فقد روّعي فيها البعد الإنساني للمشكلة الذي يعطي للجوانب الاجتماعية الاقتصادية وزنها الحقيقي في التحليل والتماس الحلول، وتم تحسين فهم التعرية والتتصحر فضلاً عن تقنيات المكافحة المقبولة اجتماعياً والمجدية اقتصادياً. ومشكلة التصحر في تونس هي من التعقيد بحيث أن الجهود التي بذلت لم تتمكن من وقف زحف هذا البلاء. فبغير الجهود المناسبة من قبل الجميع لن يستطيع أي بلد السيطرة على هذه الظاهرة، ومن هنا تأتي الأهمية المولدة للوفاء، على الصعيد بين المتعدد الأطراف الدولي، بالالتزامات التي تفرض بها اتفاقية مكافحة التصحر.

٤ - وأما عن الجانب الثاني من الاستراتيجية التونسية للتنمية المستدامة، فقد أوضح المتكلم أن تونس، بالنظر إلى الصلة الوثيقة بين المياه والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قد أعطت أولوية خلال السنوات الـ ٢٥ الأخيرة لتعزيز الموارد المائية، نظراً إلى التنافس بين السياحة والصناعة والزراعة في الحصول على كميات كبيرة من المياه المأمونة. أما العنصر الثالث للسياسة الوطنية للتنمية المستدامة فيتمثل في الاستخدام الرشيد لموارد الطاقة واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتتجدد من أجل ضمان صحة البيئة وصلاحيتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، نفذت تونس برنامجاً يشمل ثلاثة عناصر هي: ترشيد استهلاك الطاقة، وتعديل هيكل الاستهلاك حسب نوع الطاقة، والترويج لاستخدام مصادر الطاقة المتتجدد. وينبغي أن يؤدي الوفاء بالالتزامات المختلفة التي تعهدت بها تونس في تلك المجالات إلى تحقيق فورات كبيرة في الطاقة وتقليل أبعاد غازات الدفيئة.

٥ - وختاماً أشار المتكلم إلى أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتقدم ببطءٍ. وسيهيئ الاستعراض والتقييم الشاملان اللذان سيجريان لتنفيذ جدول الأعمال هذا في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ فرصة لجميع البلدان، ولا سيما أقدرهما على المساهمة في تنفيذ جدول الأعمال، لأن تتخذ التدابير اللازمة من أجل ضمان التنفيذ الكامل له وتلبية تطلعات المجتمع الدولي.

٦ - السيد لوسانو (المكسيك): قال، فيما يتعلق بالدور الاستثنائية المعقدة لغرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، إنه ينبغي أن تصدر الجمعية العامة مبادئ توجيهية لزيادة كفاءة استخدام إسهامات الهيئات المختلفة المذكورة في قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠. وقد وضعت المكسيك، في هذا الصدد، مجموعة من الاقتراحات بشأن الدورة الاستثنائية يرد تفصيلها في الفقرات التالية.

٧ - فأولاً وفيما يتعلق بالمسائل التنظيمية، ينبغي أن تحظى الدورة الاستثنائية بحضور رفيع المستوى وبمشاركة موسعة لجميع القطاعات. وسيتعين في هذه المناسبة إجراء تقييم للجوانب الموضوعية والجوانب المؤسسية. فيما يتعلق بالجوانب الموضوعية، ينبغي تقييم تطبيق الاتفاques المعتمدة في ريو وتحديد المجالات التي لم يحرز فيها التقدم المنشود، فضلاً عن تحديد أسباب التأخير والتدابير التصحيحية اللازم اتخاذها. أما من المنظور المؤسسي، فينبغي التصدي لمسألتين. فينبعي، من ناحية، استعراض أعمال لجنة التنمية المستدامة. وسيكون مفيداً، في هذا الصدد، النظر في أساليب عمل اللجنة وتقييم ملامح إعادة

صياغة نظامها الداخلي، بغية وضع خطة عمل أكفاءً. ومن ناحية أخرى، ينبغي إجراء تحليل لعلاقة لجنة التنمية المستدامة بهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة علاقتها بمؤتمرات الأطراف في شتى الصكوك القانونية الدولية.

٢٨ - وثانياً، ينبغي توجيه نتائج الدورة الاستثنائية نحو ثلاثة أهداف محددة. الهدف الأول، في رأي المكسيك، هو تأييد الالتزامات المتفق عليها في ريو. وفي السنوات الأربع التي تلت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، كانت لجنة التنمية المستدامة، في كثير من الحالات وبدلاً من تقييم الواقع واقتراح التدابير، تركز على تفسير التزامات جدول أعمال القرن ٢١ أو على مناقشة مدى ملاءمة هذه الالتزامات. وتقترح المكسيك النظر في أساليب عمل أخرى للجنة. أما الهدف الثاني فهو تعزيز لجنة التنمية المستدامة. ففي الاستعراض الذي سيتعين أن تجريه الجمعية العامة، عملاً بما ورد في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي مراعاة الجهد الرامي إلى إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنسيطها. ولن يكون من المفيد أن يقتصر التقييم على مجرد الكفاءة الإدارية. ومهما يكن من أمر، فإن الكفاءة تقاس أساساً بالنتائج. أما الهدف الثالث فهو اعتماد برنامج عمل للمستقبل. ويلزم تعديل هيكل برنامج العمل الذي تستخدمه لجنة التنمية المستدامة من أجل دراسة شتى فصول جدول أعمال القرن ٢١، دون أن يستتبع ذلك إعادة تعريف جدول الأعمال ذاته أو وضع جدول أعمال مواز له ومنفصل عنه وبعيد الصلة بالالتزامات المتفق عليها في البداية. وعلى كل حال، ينبغي تحديد الأحكام التي تحتاج، بسبب تأخر أو بطء تنفيذها، إلى أولوية في الاهتمام.

٢٩ - وثالثاً، وفيما يتعلق بالعملية التحضيرية، ترى المكسيك أن الوقت المحدد لإجراءاتها قد لا يكون كافياً. ولذا، فهي تقترح اتخاذ مجموعة من التدابير يرد تفصيلها فيما يلي. فينبغي اعتماد خطة تنظيم الأعمال التي اقترحاها الأمين العام في تقريره (A/51/420). وينبغي أيضاً أن يطلب إلى لجنة التنمية المستدامة أن تفحص الجوانب الموضوعية والمؤسسية وتميز بينها لدى تحليلها للإسهامات التي ترد إليها عملاً بما نص عليه في قرار الجمعية العامة ١١٣٥٠. وكذلك، ينبغي أن يجري في الدورة الحالية تحديد الشكل الذي سيُستخدم في إعلان نتائج الدورة الاستثنائية. وتقترح المكسيك، في هذا الصدد، اعتماد بيان سياسي مختصر جداً يجري فيه إعادة تأكيد المبادئ والالتزامات ويُجدد فيه عزم الجميع على تنفيذها بالكامل. وينبغي أن يقترن بهذا الإعلان برنامج عمل تحدد فيه المجالات التي لم يُحرز فيها التقدم المنشود في الوفاء بالالتزامات مؤتمر ريو وتوضح فيه التدابير التصحيحية اللازمة.

٣٠ - السيد إسلام (بنغلاديش): أعرب عن تأييده الكامل للآراء التي أبدتها كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، قال إنه قد أحرز قدر من التقدم على الصعيد الدولي والوطني، غير أنه لا يزال يتسع تذليل الكثير من الصعوبات. وقد اتخذت بنغلاديش جدول أعمال القرن ٢١ كأساس لخطيط سياستها المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد وضعت حكومة بنغلاديش، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطة عمل وطنية لتنظيم الشؤون البيئية، تتمثل أهدافها

في حفظ الطبيعة والحد من التدهور البيئي وتعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة. ويشارك كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأفراد والمجتمعات المحلية في تنفيذ هذه الخطة.

٣١ - وأضاف قائلا إن البيئة المحلية تتهدّدّها عوامل متعدّدة جداً. وشروع الفقر في بلد كثيف السكان يعوق كثيراً اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة. ويعي سكان بنغلاديش تماماً ضرورة حفظ الموارد الطبيعية. ونظراً إلى أن السنوات الـ ٢٠ الأخيرة قد شهدت تدمير مساحات كبيرة من الغابات، فقد بدأ الضطّالع ببرامج موسعة للتشجير وإعادة التحرير. وقد أوصى أيضاً باتخاذ إجراءات أخرى محددة في القطاعات ذات الأولوية، وتبذل حالياً الجهود لتنفيذها. وأعرب عن أسفه لأن الافتقار إلى الأموال قد أعاقد كثيراً من المبادرات الحكومية في هذا المجال.

٣٢ - ومضى إلى القول إن بنغلاديش، التي تعير أهمية كبيرة لحفظ الغابات وزيادة الموارد الحرجية، تعرّب عن ارتياحها لإنشاء الفريق الحكومي الدولي المختص للغابات، في إطار لجنة التنمية المستدامة، التي سيقدم إليها الفريق توصيات بشأن المسائل المتعلقة بالغابات. وأكد المتكلّم استعداد بنغلاديش الكامل للعمل من أجل بلوغ الأهداف التي وضعها الفريق العامل وفي تنفيذ توصياته.

٣٣ - وتتابع كلامه قائلاً إن تدمير الغابات في منطقة جنوب آسيا نجمت عنه آثار مناخية لم تسلم منها بنغلاديش. فمن جراء تغيير الدورة المائية جدبّت مساحات كبيرة من الأراضي. ولم يشهد شمال البلد فقط جفافاً أشد من ذلك، وأصبح من المحمّم أن تزيد مساحة الأراضي المتصرّحة. وقد عمّ المجتمع الدولي، إدراكاً منه لأهمية هذه المشاكل، إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وتأمل بنغلاديش، وهي واحدة من أوليات الدول الموقعة على الاتفاقية، في أن تستطيع الاستفادة من الخبرة المكتسبة من الجهود الجماعية المبذولة لمكافحة التصحر، وذلك في أراضيها هي ذاتها.

٣٤ - وأشار المتكلّم إلى أن مشكلة البيئة لا يمكن النظر إليها بمعزل عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية العامة. ولا جدوى من اتخاذ مبادرات حماية البيئة دون إيلاء العناية الواجبة لتوفير العناصر التي تتألّف منها التنمية، ومنها، مثلاً، القضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وقد أقر بذلك المجتمع الدولي في مؤتمر ريو والمؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى التي تلتّه. وتحثّ بنغلاديش المجتمع الدولي على الإسراع بجهوده عن طريق تشجيع مشاركة جميع البلدان في تنفيذ شتى التوصيات والتدابير المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١، الذي أرسّيت فيه أسس التنمية المستقبلية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٣٥ - السيد وانغ شيشيان (الصين): قال إنه باعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ووضع جدول أعمال القرن ٢١ بدأت مرحلة جديدة في التعاون الدولي لأغراض التنمية. وأكد المتكلّم أهمية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٩٧ من أجل إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ

جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الصدد، ترى الصين أنه لا يلزم فقط إجراء تقييم موضوعي لأوجه التقدم المحرزة فعلاً في تنفيذه، بل يلزم أيضاً تحديد أوجه القصور الموجودة. وينبغي التسليم بأن أوجه التقدم المحرزة على مدى السنوات السابقة في التعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية لا تزال بعيدة جداً عن الأهداف الموضوعية. والالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا لا تزال، إلى حد كبير، حبراً على ورق.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن الاتجاه إلى ممارسة النزعة الحمائية الخفية تذرعاً باعتبارات بيئية آخذ في الازدياد. وكذلك تحمل البلدان النامية التزامات تتجاوز مستويات نموها الاقتصادي الفعلية فيما يتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك والمعايير البيئية. وأكد المتكلم أن المجتمع الدولي لن يستطيع إجراء دراسة دقيقة للتدابير التي ينبغي اتخاذها في المرحلة التالية إلا عندما يتفهم بوضوح هذه الصعوبات التي تعيق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣٧ - ومن ناحية أخرى، قال المتكلم إنه لا غنى عن تأييد المبادئ التي أرساها المؤتمر، وخاصة ما يتعلق منها بالتنسيق بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية، والمسؤوليات المشتركة مع تباينها، ومراقبة الظروف الخاصة بالبلدان النامية، التي هي جوهر المؤتمر ذاته. وهذه المبادئ التي تشكل أساس التعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية، ينبغي تطبيقها أيضاً باعتبارها مبادئ يسترشد بها استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في أثناء الدورة الاستثنائية.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن الصين ترى أنه ينبغي إجراء هذا الاستعراض في الإطار الموسع للتعاون الدولي لأغراض التنمية. فالغالبية العظمى من البلدان النامية ترى أن النمو الاقتصادي المطرد والنشط والقضاء على المشاكل الناجمة عن الفقر والتخلف هما الشرطان المسبقان اللذان لا غنى عندهما بالنسبة لمشاركة الفعالة في التعاون الدولي. ولذا، ينبغي أن يجرى أيضاً في إطار استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تحليل كيفية تهيئة بيئية خارجية مواتية تتيح للبلدان النامية استيفاء هذين الشرطين.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن جدول أعمال القرن ٢١ يشمل نطاقاً عريضاً من المجالات ومسائل عديدة تتصل بالتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن العامل الأساسي الذي يربط بين هذه المسائل هو التعاون الدولي، وبخاصة في مجال الموارد المالية ونقل التكنولوجيا. فعدم إحراز تقدم جوهري في هاتين المسؤولتين المشتركتين بين القطاعات هو السبب الأساسي في النزول اليسير من النتائج التي أحرزت في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولذا، ينبغي أن تعطى أولوية لهاتين المسؤولتين في الدورة الاستثنائية وأن تقترح حلول مجدية.

٤٠ - وأردف قائلاً إن الصين، وهي أحد البلدان النامية الكبرى، تدرك تماماً المسؤوليات الملقة على عاتقها في مجال تحسين بيئة الكوكب وحمايتها. فحماية البيئة هي واحدة من أولويات سياسة الدولة، ولذا فقد أخذت في الاعتبار لدى وضع الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمبادئ التوجيهية الإنمائية على المدى الطويل. وقد بذلت جهود أيضاً لتحسين القوانين والنظم الأساسية المعتمدة بها في

هذا المجال. وفي السنوات الـ ١٨ الماضية، سجل الناتج القومي الإجمالي معدل نمو سنوي قدره ١٠% في المائة تقريباً، في الوقت الذي استمرت فيه مكافحة التدهور البيئي الذي كان يمكن أن يستتبعه هذا النمو. فقد جرى، خلال هذه السنوات، تنفيذ ١٠٠ مشاريع للتشجير بهدف حماية البيئة الطبيعية وتحسينها والاستخدام الرشيد للموارد. وفضلاً عن ذلك، أغلقت آلاف المصانع التي كانت تنتج نفايات ملوثة للبيئة. وأنهى كلامه قائلاً إن تدابير الحماية التي فرضها بلده كذلك، التي سبق ذكرها ستسهم في بلوغ الهدف المتمثل في التنمية المستدامة في العالم أجمع.

٤١ - السيد روبييرغ (جزر مارشال): قال إن منتدى جنوب المحيط الهادئ، الذي ينتمي إليه بلده، قد أجرى في هذا العام تحليلاً لمسألة الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي سيجري تناوله في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧. وقد جرى إنشاء آلية عمل إقليمية لوضع مقترنات محددة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ وتقييم التقدم المحرز منذ اعتماده. وطلب المنتدى من لجنته الاستشارية أن تستعد لتقديم تقارير إلى الدورة الاستثنائية. وحث المتكلم الشركاء الانمائيين للمنتدى على دعم جهود أعضائه وجهود المنظمات الإقليمية حتى يتحقق عنصر الالكمال في استعراض جدول أعمال القرن ٢١. وأعرب عن قلقه لازدياد الكبير في المنظمات والمجتمعات، إذ ينبغي أن تركز أنشطة المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عملية تستفيد منها المبادرات الإقليمية. وبالنظر إلى ضآلة الموارد المتاحة لبلدان منتدى جنوب المحيط الهادئ، فمن العسير عليها حضور عدد أكبر من اللازم من المجتمعات التي تعالج نفس الموضوعات، مما قد يسبب ازدواجية في الجهد لا داعي لها.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن بلدان المنتدى، التي ستقدم تقارير عن شتى المبادرات التي اتخذت منذ انعقاد مؤتمر ريو، تدرك ضرورة أن يتبع المجتمع الدولي منهجاً شاملًا إزاء الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات وحفظها. وقد أيد المنتدى مدونة قواعد السلوك المتعلقة باستغلال الغابات في جنوب المحيط الهادئ. ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى أنه سيحتفل في عام ١٩٩٧ بسنة الشعب المرجانية في المحيط الهادئ، فإن بلدان المنتدى ستقدم تقارير عن تنفيذ استراتيجيات إدارة المناطق الساحلية وعن مشاريع إقليمية أخرى.

٤٣ - وأعرب المتكلم عن حيرته إزاء المواقف والسياسات التي تبنتها بعض البلدان المتقدمة النمو التي تزعم، بعد أن قبلت استنتاجات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالتغييرات المناخية، أن العمل الذي ينبغي لها أن تقوم به سيكون مرهقاً وشاقاً أكثر من اللازم وأنه لن يغير شيئاً، ولذا فإنه سيكون من الأفضل أن تتولى البلدان النامية مسؤولية تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، إذ أن ذلك سيكون أقل تكلفة. وهذا الموقف يقوض الثقة والتعاون في هذا المجال ولا يبشر بأي خير بالنسبة للمستقبل.

٤٤ - وأردف قائلاً إن وفد بلده لا يزال يؤيد البروتوكول الذي قدمه تحالف الدول الجزرية الصغيرة، رغم أنه قد ازداد في أثناء المفاوضات وعيًا بتباين الحالات في مختلف البلدان. ويقدر الوفد، على وجه الخصوص، موقف البلدان التي تطبق حالياً تقييمات إنتاجية رشيدة إيكولوجياً وكانت في طليعة البلدان التي أعتمدت سياسات "حضراء". ولو وجدت الأطراف المدرجة في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

بشأن تغير المناخ صيغة منصفة لتقاسم المهام فيما بينها، لكن هذا هو أفضل حل يفضي إلى قبول هذه الأطراف أن تزيد من الحد من الابعاثات. فهذا الحل سيحظى بقبول عام. أما إذا لم توجد هذه الصيغة، فمن الممكن تطبيق ما نص عليه في بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ومؤداه أن يجري تقليل مستوى الابعاثات لدى جميع الأطراف المدرجة في المرفق الأول بنسبة ٢٠ في المائة. ومن غير المقبول ألا يواافق بعض الأطراف ولو حتى على بلوغ الأهداف المنصوص عليها في هذا الصك. ولقد عزز إعلان جنيف الوزاري الآمال في إمكانية تنشيط هذه العملية.

٤٥ - واستطرد قائلا إن جزر مارشال تعهد بتحسين عرض تقاريرها وبالتعاون الوثيق مع هيئات منظومة الأمم المتحدة وإداراتها المعنية بالمسائل المتعلقة بالتغيير المناخي. ومن ناحية أخرى، أكد المتكلم ضرورة أن تراعي منظومة الأمم المتحدة الاحتياجات الخاصة بالبلدان الجزرية وأن تولى عنابة خاصة لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي، من ناحية أخرى، أن يجري في الدورة الاستثنائية المعقودة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إرساء الأسس لزيادة تحقيق التعاون على الصعيد الدولي، ووضع مبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعبة الموارد بغية تلبية احتياجات البلدان الجزرية في مجال التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تعرب جزر مارشال عن شكرها البالغ لحكومة اليابان التي قامت بإنشاء مركز جزر المحيط الهادئ في طوكيو. فهذا المركز، الذي سيتناول المسائل المتعلقة بالتجارة والسياحة والتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، سيعزز إمكانية وصول الشركات اليابانية والمواطنين اليابانيين إلى تلك المنطقة. ويحدّر التنويه أيضا بالمساعدة التي تقدمها اليابان إلى المبادرات الإقليمية المتعلقة بالتغيير المناخي والتي تحظى بأهمية خاصة لدى البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ.

٤٦ - وأعرب المتكلم عن قلقه لأنه لم يرد أي ذكر للدول الجزرية الصغيرة النامية في تقرير الأمين العام عن الدورة الاستثنائية المعقودة لغرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/51/420). فجزر مارشال ترى أنه كان ينبغي ذكر كيفية الاستفادة من نتائج مؤتمر بربادوس في تلك الدورة الاستثنائية. وطلب المتكلم من الأمانة العامة تفسير هذه المسألة. وأنهى كلامه بسؤال الرئيس عما إذا كان سيجري إيراد النص الكامل لبيانه في محضر الجلسة الموجز.

٤٧ - الرئيس: رد قائلا إن السيد ديسي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة) سيتناول في الجلسة المقبلة المسائل التي تشغل بال جزر مارشال. وفيما يتعلق بالمحاضر الموجزة، أوضح الرئيس أنه سيجري، بصورة وافية ولكن موجزة، إيراد محتوى البيانات التي أدلى بها كل متكلم.

٤٨ - السيدة أورمبيا (كوبا): قالت إنه قد جرى في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الربط بين التنمية والبيئة والإقرار بضرورة معالجة كلتا المسؤولتين بصورة متكاملة. ومع ذلك، فإن التدهور البيئي المتواصل قد استفحَلَ منذ ذلك الحين ويعزى ذلك، أساساً، إلى أساليب الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، وخاصة في البلدان الأكثر تقدماً في مجال التصنيع.

٤٩ - وأضاف قائلة إن الوفد الكوبي يؤيد الاعتقاد العام بأن أنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لم تكن على مستوى التوقعات، وذلك لأن الالتزامات والاتفاقات المعتمدة لم تدعم بالموارد اللازمة لتحويلها إلى واقع. ولذا، سيعتبر أن يجري في الدورة الاستثنائية الموازنة بين المنجزات المحرزة فيما يتعلق بمختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١ وإجراء تقييم جزئي لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها في المجالات التي لم يُحرز فيها التقدم المنشود، بدلاً من إجراء مناقشة بشأن الجوانب "الجديدة أو الأوسع نطاقاً" للتنمية المستدامة، كما اقترحت بعض الوفود. فوفق ما ورد في تقرير الأمين العام عن الدورة الاستثنائية (A/51/420)، لا ينبغي محاولة إعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١ أو غيره من الاتفاques الحكومية الدولية في ميدان التنمية المستدامة.

٥٠ - ومضت إلى القول إنه ينبغي التأكيد على النظر في الفصلين ٣٣ و٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بالالتزامات المالية التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك المساهمات المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، والمسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا. فالبلدان المتقدمة النمو ليس عليها مسؤولية أكبر في هذا الصدد فحسب، كإسهام عادل في سداد ما عليها من دين إيكولوجي للبلدان النامية، وإنما لديها أيضاً القدرة والتكنولوجيا اللازمتان لمكافحة الآثار العالمية للتلوث والتدور البيئيين.

٥١ - وأنهت كلامها قائلة إن الوفد الكوبي يرحب ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

٥٢ - السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يُقر بالمنجزات الجلية التي أحرزت في تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. فأولاً، تواصل إثراء مفهوم التنمية المستدامة، الذي عولج بتفصيل موسع في جدول أعمال القرن ٢١، في مؤتمرات مهمة أخرى للأمم المتحدة وجرى تطبيقه بصورة عامة في السياسات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، فإن القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة المعني بالسلامة والأمن النوويين المعقد في موسكو في عام ١٩٩٦ تحظى هي أيضاً بأهمية كبيرة بالنسبة لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى حماية البيئة.

٥٣ - وأضاف قائلاً إنه قد جرى بوضوح تنظيم هيكل الأنشطة الرامية إلى التشجيع على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، كما تحدد آجالاً لبلوغ أهداف معينة في مجال التعاون البيئي. ويجري حالياً بنشاط تطوير السوق العالمية للتكنولوجيات والسلع والخدمات البيئية بمشاركة موسعة. وقد بدأت الجهود المبذولة لتنظيم الإنتاج والنقل والزراعة من وجهة نظر بيئية تؤتي ثمارها في مناطق مختلفة. وأخيراً، فقد سجلت زيادة في التعاون بين جهات فاعلة مختلفة، منها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تركز لجنة التنمية المستدامة اهتمامها على مجموعة محددة من المشاكل ذات الأولوية بدلاً من التصدي لعدد كبير من المشاكل الثانية. ومن الواضح أنه ينبغي تضافر الجهود من أجل حل المشاكل العالمية، غير أن البلدان تتفاوت قدراتها،

وبالتالي لا يمكن أن تتشابه مسؤولياتها. ويقترح الاتحاد الروسي، هو وأطراف أخرى معنية، عرض مجموعة من الأفكار في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة من أجل إعداد مشروع قرار بشأن البيئة والتنمية.

٤ - وتابع كلامه قائلا إن مسألة التغيرات المناخية تشكل شاغلاً ذا أولوية لدى الاتحاد الروسي، ولذا يجري حالياً وضع برنامج اتحادي لمنع التغيرات المناخية الخطيرة وآثارها السلبية في صيغته النهائية. ويرى الاتحاد الروسي أنه سيكون من الملائم وضع بروتوكول خاص للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة ينطبق على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أو مراعاة المصالح المحددة لهذه المجموعة من البلدان في مشروع البروتوكول الجاري التفاوض عليه حالياً.

٥٥ - واستدرك قائلاً إنه من اللازم تحسين آليات اتفاقية التنوع البيولوجي وإذا كانت المسائل المتعلقة بالبيتها المالية والنظام المالي لصندوقها الاستئماني لم ت Prism بعد، فقد أحرزت نتائج إيجابية في هذا المجال. فقد جرى في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف المعقود في جاكارتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ اتخاذ قرارات بشأن مجالات عملية محددة للتعاون في السنوات المقبلة. وبعيد الاتحاد الروسي، باعتباره عضواً في المجموعة الإقليمية المكونة من بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية، تأكيد موقفه إزاء رعاية المصالح المحددة لهذه المجموعة من البلدان في إطار الاتفاقية. وعملاً بالالتزامات المتعهد بها، وضع الاتحاد الروسي استراتيجية وطنية لحماية التنوع البيولوجي والاستخدام الرشيد له.

٥٦ - وتابع كلامه قائلاً إن من المسائل الأخرى ذات الأولوية مسألة الاستخدام الرشيد للموارد الوراثية الحرجية وحفظها، وهي المسألة التي جرى تحليلها بصورة وافية في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وبينما يجري إعداد صك دولي شامل ذي طابع ملزم يقوم على المبادئ التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بشأن الاستخدام الرشيد لجميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة. وكذلك يرحب الوفد الروسي بالقرار القاضي بتنظيم منتدى بشأن التنوع البيولوجي الحرجي.

٥٧ - وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قال المتكلم إن الاتحاد الروسي يواصل دعم التدابير الفعالة التي اعتمدتها المجتمع الدولي في هذا الصدد، ويعتمد المشاركة بنشاط في تطبيق الاتفاقية على أساس أن يجري السعي لبلوغ الأهداف العالمية لمكافحة التصحر على نطاق عالمي. وبخصوص الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة، قال المتكلم إن من المهم أن يجري في الدورة الحالية للجمعية العامة البت في المسائل التنظيمية والإجرائية. وقد قالت، بصورة عامة، المقترفات التي قدمها مكتب لجنة التنمية المستدامة بشأن الجدول الزمني لصياغة الوثيقة الخاتمة للدورة الاستثنائية والتفاوض عليها. وفي الوقت ذاته، فإن الخبرة المكتسبة في التفاوض بشأن وثائق على نفس القدر من الأهمية في الأمم المتحدة تشير إلى أنه سيكون من الملائم إجراء عملية تشاور إضافية، عند الاقتضاء، ولا سيما في المرحلة النهائية من الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. ومن الواضح أنه سيلزم إنشاء اللجنة الجامعة المخصصة المقترحة لكي تعكف على الوثيقة الخاتمة، في نفس الوقت الذي تعقد فيه المناقشات على مستوى سياسي رفع في أثناء الجلسات العامة للدورة الاستثنائية.

٥٨ - السيد كبدي (اثيوبيا): أعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلّت به ممثّلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلّق بالدوره الاستثنائي للجمعية العامة المعقوفة لغرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، قال المتكلّم إن من المهم ألا يقتصر تركيز الاهتمام فيها على ما تم إنجازه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. بل ينبغي أيضاً وضع مبادئ توجيهية وتوفير زخم سياسي في مجال البيئة والتنمية المستدامة لما بعد عام ١٩٩٧. وينبغي أن تكون الدورة الاستثنائية منطلقاً لتوطيد مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها ولوضع تعريف أفضل للمسائل المتعلقة بالتمويل ونقل التكنولوجيا والآليات المؤسسيّة للمتابعة.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن الإسراع بالوفاء بالالتزامات المعهد بها يقتضي تآزرًا حقيقياً على جبهات شتى. فالحكومات الوطنية عليها المسؤلية الأولى عن إصدار القوانين والنظم الأساسية من أجل تعزيز التنمية المستدامة وعن التكفل بإنفاذها. وعلى الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدوليّة أن تضمن تحقيق التنمية المستدامة دون إلقاء أعباء إضافية على كاهل البلدان النامية. وعلى السكان المحليين، الأكثر تعرضاً للتلوث المياه وتدور التربة، المشاركة بنشاط في جميع البرامج والمشاريع الرامية إلى حماية البيئة. وينبغي للشركات الكبرى خصوصاً، والقطاع العام عموماً، القيام بدور نشط في الحفاظ على التنمية السليمة بيئياً.

٦٠ - وأتبع ذلك بقوله إن الاستعراض الذي سيجري في الدورة الاستثنائية، كما ورد في تقرير الأمين العام عن هذه الدورة (A/51/420)، ينبغي أن يتتجاوز مجرد تقديم التقدّم المحرّز وأن يجرّي فيه تحليل موضوعي لأوجه التقدّم العامة والمشاكل التي صودفت على الصدّع الدولي والوطني والمحلّي. وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظّمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدوليّة المعنية أن تسهم في العملية التحضيريّة وفي الدورة الاستثنائية ذاتها على السواء. وتحظى بأهميّة أيضًا إسهامات الحكومات والمنظّمات الإقليميّة ودون الإقليميّة. وينبغي أن تكون هذه الإسهامات أساسية لوضع تدابير قابلة للتطبيق على الصعيدين العالمي والإقليمي ولتركيز المسؤوليات على الصعيدين الوطني والمحلّي.

٦١ - وأعرب عن ترحيب وفـد اثيوبيا بـدء تنـاذ اتفاقـية الأـمم المـتحـدة لمكافـحة التـصـحر فـي الـبلـدان الـتي تعـاني مـن الجـفـاف الشـدـيد و/أـو التـصـحر، وبـخـاصـة فـي أـفـريـقيـا. وـتأـكـيدـه ضـرـورة إـنشـاء آلـيـة خـاصـة تـكـفـل موـاـصـلـة إـدـرـاج مـبـادـىـات الـاتـفـاقـية فـي برـامـج وكـالـات الأـمم المـتحـدة والـمـؤـسـسـات المـتـعـدـدة الأـطـرافـ. وـدـعاـ، فـي هـذـه الصـدـدـ، إـلـى الإـسـرـاع بـتـنـفـيـذ قـرـارـ المـجـلـسـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـاجـتـمـاعـيـ ٣٦/١٩٩٦ بـشـأنـ مـتـابـعةـ المـؤـتـمـراتـ الرـئـيـسـيـةـ وـمـؤـتـمـراتـ الـقـمـةـ الدـولـيـةـ التـيـ تـنـظـمـهـاـ الأـمـمـ المـتـحـدةـ. بماـ فـيـ ذـلـكـ تـنـفـيـذـ بـرـامـجـ عملـ هـذـهـ المـؤـتـمـراتـ. كـماـ أـشـادـ بـالـخطـوـاتـ التـيـ اـتـخـذـهـاـ الأـمـمـ الـعـامـ منـ أـجـلـ الـرـبـطـ بـيـنـ إـعـالـمـ الـاتـفـاقـيـةـ وـالـأـمـنـ الـغـذـائـيـ، وـبـخـطـطـهـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ إـدـمـاجـ الـمـسـائـلـ التـيـ تـنـاـوـلـهـاـ الـاتـفـاقـيـةـ فـيـ جـدـولـ أـعـالـمـ مـؤـتـمـرـ الـقـمـةـ الـعـالـمـيـ الـعـنـيـ بـالـأـغـذـيـةـ.

٦٢ - وتابع كلامه قائلا إن ٧٣ في المائة من الأراضي الإثيوبية تتأثر بالجفاف أو التصحر. فقد تقلصت نسبة الأراضي ذات الغطاء الحرجي من ٤٠ في المائة تقريبا في أوائل هذا القرن إلى ما يقرب من ٣ في المائة حاليا. ويقدر أن الأمطار الغزيرة والأنهار تلتهم سنويا أكثر من ٢٠٠٠ مليون متر مكعب من الأراضي مما أصاب مرتفعات البلد، حيث يعيش معظم السكان بتآكل شديد. وتعلق إثيوبيا أهمية قصوى على التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الجفاف والتتصحر وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعد في تعزيز الهيئة الحكومية الدولية لشروع أفريقيا المعنية بالجفاف والتنمية.

٦٣ - وأنهى كلامه قائلا إن لدى إثيوبيا استراتيجية وطنية لمنع الكوارث كما وضعت استراتيجية وطنية لحفظ الطبيعة أدمجت فيها المسائل البيئية في عملية التنمية ووقعت على اتفاقية مكافحة التصحر وتقوم حاليا بإعداد الصكوك القانونية الالزمة للتصديق على الاتفاقية في المستقبل القريب.

٦٤ - السيد جايياناما (تايلند): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة للجهود الدولية المبذولة من أجل حماية البيئة. وقد شاركت تايلند بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى الربط بين البيئة والتنمية بصورة متوازنة. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة إجراءات للففاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وقد أدرجت أيضا بعض المبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتايلند عضو في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة وتلتزم الدعم كي تمثل مجموعة البلدان الخمسة في مجلس إدارة مرفق البيئة العالمية.

٦٥ - أما على الصعيد الإقليمي فقد قال المتكلم إن تايلند مستعدة لعقد اتفاقيات تعاون مع جميع بلدان المنطقة من أجل تبادل المعلومات والمعارف والخبرات، ونقل التكنولوجيا، وتنمية القدرات. أما على الصعيد الوطني، فقد استرشدت تايلند في خطتها الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبدأ التنمية المستدامة. وجرى، في هذه الخطة، التشديد على وضع مبادئ توجيهية لكتالة أن يجري، بصورة أكثر تحديدا وكفاءة، اتخاذ تدابير لحفظ وإصلاح الموارد الطبيعية والبيئة. وتأكد الحكومة أيضا أهمية تعزيز الوعي بالمشاكل البيئية كما شرعت في برامج لتنقيف الجمهورية بشأن المسائل البيئية. وفضلا عن ذلك، يجري سنويا إعداد خطط عمل من أجل الإدارة البيئية على صعيد المقاطعات.

٦٦ - وفيما يتعلق بالدور الاستثنائية المقترحة للجمعية العامة، قال المتكلم إن تايلند ترى أن من الملائم عقد هذه الدورة لاستعراض التقدم المحرز على جميع الصعد في السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وأعرب عن تأييده لرأي الأمين العام الوارد في تقريره عن الدورة الاستثنائية (A/51/420)، ومؤداته أنه ينبغي أن يعتمد في هذه الدورة إعلان عملى المنحى بصورة واضحة وأن يكون للدورة طابع سياسي بارز. وتوافق تايلند أيضا على أن تراعى في العملية التحضيرية آراء وتوصيات الجمعية العامة والمنظمات غير الحكومية فضلا عن نتائج الدورة الثالثة للجنة المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. كما تعتبر الاقتراح الداعي

الى تنظيم اجتماع مشترك لوزراء البيئة ووزراء المالية كجزء من العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية اقتراحا له قيمته.

٦٧ - ومضى يقول إن الوفد التايلندي يرى أنه ينبغي، في الدورة الاستثنائية، تحديد المسار المسبق للجنة التنمية المستدامة. وينبغي للجنة أن تواصل توجيه صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، كما ينبغي دراسة إمكانية توثيق العلاقات بين اللجنة و هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والمؤسسات المتعددة الأطراف بغية تحسين رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والقرارات الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

٦٨ - وأنهى كلامه قائلا إن تايلند ترى أنه ينبغي أن يسير النمو الاقتصادي جنبا إلى جنب مع حماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة. وإذا توافرت الإرادة اللازمة أمكن إيجاد الطريقة التي يمكن بها حل المشاكل الناجمة عن هذا النمو، ولكن تحقيق ذلك يقتضي تعاونا دوليا، حيث أنها مشكلة عالمية لا يمكن أن يحلها كل بلد من البلدان على حدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥